

ما اذا انقلب **مسئلة** وان ما للوع قادي ورثه التسليم لا يتقبل البيئته لان صاحبها لم ياتمه عليها فلم يقبل قوله عليه  
الوع فانما يرضه قبله بغير بينه **مسئلة** فان تلتفت عنه قبل ان كان زها لم يرضها لانه لا يرضه من ولا يتوراه  
كان تعد الا كان فقلت وفيه وجهان احدهما يرضها بالخرود مع مكان ولا يرضها بالخرود مع غيره في ان كان يرضها  
ما حصل في يد بغير فعل **فصل** اذ مات المودع وعنده ودية معلومة بعينها فقبل وارثه فقبل صاحبها من  
اخذها فان لم يقبل فعله كما لمودع فان لم يقبل صاحبها يموت المودع فعل الوارث اعلامه وليس لهم مسأله قبل ان يعيها  
رضها لانها لم يرضها وانما حصل ما في يد غيره بالديه من اطات الروح الى دار فلو اوعى بغير فعله لعله صاحب  
فان اخذ كل من الامكان ضمن كذا **فصل** ولا تثبت الوديع الا باقرار من الميت او ورثته او بيئته وان ورثته  
عليها ودية لم يكن حجة عليهم لحوالته الوعا كانت فيه ودية قبله او كان ودية لورثته عند خروجه او كانت  
ودية فتابعا وان كان له ودية في زمان فلان عنده ودية كذا لم يرضه بذلك لحوالته ان يكون قد ردها  
ونسب الضرب على ما كتب او غيره في ذلك وهذا قول صاحب الشافعي وحكي القاضى ابو الحسن ان المذهب وجوب الرجوع اليه  
مكتوب باسمه او ما اليه احد كما لو وجد في زور ماله ايم دنيا على غير خط ايمه كان ان يعمل على خطه ويحلف على استحقاق  
الخط فلو وجد دنيا عليه كان اولها ووجه **مسئلة** وان اوعى المودع اثنان فاقربها لغيره فبقي مع يمينه لانه  
ملكه بوليها لو اوعىها لنفسه كان القول في ذلك ان اقر بها لغيره ولم يرضه من محلف الا لخر لا يتركه فلو اقر  
بري وان ملك لزمه ان يرضه لان فوته عليه وان كان لورثته ليعا ان اقر بها لاولئك قالوا في بعض الماوك ورضه  
فيها للمالك في نفس عليه **مسئلة** وان اقر بها لغيره فبقي يمينها او يرضه لغيره في كل واحد منهما في نفسها قال  
لا اقر صاحبها فاعترفوا بغيره بعين المستحق لها فلا يمين عليه وان ادعى معرفته لغيره في واحدة من الماوك فبقي واحد  
او حنيفة فبقي يمينها كما لو اقر بها ولسان الله في يد غيره عليه امر واحد وهو العلم بعين الماوك فلفاه عين واحدة  
كما لو اقر بها فان اقر بها لاحد واحد وبقرار ما اذا اكرها لان كل واحد منهما عليه ايمه انما دعوتان فان حلف في  
بينهما وسلت الامن ففعل الم اقره وقال الشافعي في حالفان ويوقف ايمه بينهما حتى يصطلى وهو قولنا في ايمه لانه  
لا يعلم الماوك منها والشافعي في الرجوع اليها فاقسم بينهما كما لو اقر بها لغيره وهذا الذي حكاه ابن المنذر عن ابن ابي عمير  
قوله في حنيفة صاحب يمينها كغيره قالوا ورضه المودع نصفها لكل واحد منهما لانه فوته ما استوجبه لغيره ولما اقر  
نسا وبان في الحق في ما ليس بالديه فوجب ان يقرع بينهما كما لعينه اذا اعتمها في مرضه فلم يخرج من الملك الا احدها  
او كما لو اراد المسقر بوجه نسا في قولنا في حنيفة لانه لا يرضه في العين لثبته ولو تلتفت بغير تفرط من فلا ضمان عليه  
وليس في حنيفة تفرط اذ ليس في وسعها ان لا يرضه ولا يرضه **مسئلة** وان اودع اثنان ايمه او زورا فطلب احدهما ايمه  
تسليم اليه لان حنيفة حنيفة بغير عين ولا ضرب اياها ولو اخطأ بوضه وجرا اقره لانه لا يرضه في عينه الماشرك الا ان  
بر حاكم قال القاضى **مسئلة** وان عصبته المودع قبل المودع المطالب بها على وجهين احدهما المطالب بها لانه  
ما من حنيفة فانه من حفظها والمالك ليس ذلك لانه لم يرضه ولا ضمان على المودع سؤله اذ ثبت من يد قبله اقره  
على تسليمه فليس بالحنيفة لانه لا يرضه عنده لم يرضه وقصها قلم بغيرها كما لو اخذت من يد قهره او اعلم **مسئلة**  
**الوارث** وهي الارض المأثرة التي لا يعلمها ملكه في الموات الارض المأثرة لثلاث شهي مية وهو ما يفتح الميم والواو والياء  
بضم الميم وسكون الواو والموات الذي يرضه رجل مواتة القلب بفتح الميم وسكون الواو ويعني في القلب لا يرضه والاصل في  
احيا الموات ما روى جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا ميتة فهي له قال القاضى  
هذا لصاحب حسن يروي وسعيد بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قال من احيا ارضا ميتة فهي له هذا حديث حسن

وروى

وروى ما كفي موطاه ورواه في سننه عن عائشة رضي الله عنها امثلة قال ابن عبد البر وهو وسند صحيح متعلق  
بالقول عند فقهاء المدينة صغيره ورواه ابو عبيد في الاموال عن عائشة رضي الله عنها مثله قال ابن عبد البر وهو  
مسند صحيح متعلق بالقوله عند فقهاء المدينة وغيره ورواه ابو عبيد في الاموال عن عائشة قالت قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا لميتة لحد فهو لحي في مال خروقه وقضى بذلك في الخطاب رضي الله عنه في  
خلافة وصار فقها والاصحاب على ان الموات يملك بالاحياء وان اختلفوا في شرطه **مسئلة** فان كان ثوبا  
اقبل المالك ولا يعطى لها مال كفقير روي في 5 وعلم ذلك ان الموات قسمه ان احياها ما لم يرضه بملك واحد ولم  
يوجد فيه ارضي رة فهذا يملك بالاحياء بغير خلاف بين الفقهاء لان الاحياء الموات متساوية له  
القسم الثاني ما جعل عليه ملك وهو كذا في ارضها مال ما ملكه معين وهو هو بان احياها مال ملكه يرضه  
فهذا لا يملك بالاحياء بغير خلاف قال ابن عبد البر جميع العلماء ان ما في ملكه في قطع ارضه لغيره  
احياؤه كحد غير رايه الثاني ما ملك بالاحياء في تركه حتى يرضه وعادوه توافقه ان يرضه سواء كان ملكه  
لغيره قبله من احيا ارضا ميتة فبقي له ولان الاصل هذه الارض مباح فاذا ترك حتى يرضه ولو اعدت الى الاخر  
كما ارضها من غير رة ورضه ولما ان هذه الارض يرضه مالها فلم يملك بالاحياء كما في ملكه بشره او عطية لغيره  
مقتضى بغير الموات فقول في الوارثه الموات من احيا ارضا ميتة ليست لحد وقوله في غير حق مسأله وهذا  
يجب تقيده مطابق حديثه وقاله هشام بن عروة في تفسير قوله عليه السلام ليس لعرف ارضي الفري النظام  
ان باقي الرجل الارض للميت جمعها في غير من فيها رة سعيا بن منصور في سننه في حنيفة بغيره صاحبها  
ملك بشره او عطية فنفسه عليه حمل الترخ ولا ن سايرا الاموال لا يرضه المالك عنها بالترك بدليل مسأله  
اذ تركت حتى تنتسجت وما كونه يرضه بالمولد اذا احياها انسان ثم باع تركه المشرك في حنيفة وعادوه توافقه  
اذا ملكها ترسعت هنر وخالف ماله الموات فانما استهلك النوع الثاني ما يوجد فيه ارض المالك فبقي جاهل كما  
الوع ومسكن مؤد ونحوهم فهذا يملك بالاحياء في ارضه المواتين ما ذكرنا من الاحاديث ولان ذلك الملك  
لا حرمة له ولا رة طابوس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اعدى الارض لغيره وسؤله في حنيفة بغيره وسعد في سننه  
والوعيد في الاموال وقال اعدى الارض التي بها ساكن في اباد الهمزة لغيره ولو لم يرضه المالك والى ارضه  
الى اعدائه كما نوح قد جم ذوق وقطش واثر وكبره ففسب كل ارض قيم الميم والوارثه الثانية لانها لا تملك  
الاسلام ان لا يملك الا لغيره لان المسلمين ارضه عامر فاستحوه فصار موقفا يوقف بغيره الميعن  
قلم يملك كما لو ملك المالك النوع الثالث ما جرى عليه الملك في الاسلام لمسلم او في غير ميعن فظاهرة الموقوف  
ان لا يملك بالاحياء وهو احدى الوارثين عن احد ثوبا او ارض او دار او ارض لماره كغيره عبد الله بن  
عوف عن ابي بن عدي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من احيا ارضا مواتا في غير حق مسلم فهي له  
فقدهه يكون في غير حق مسلم ولان هذه الارض له المالك فلم يرضه بالاحياء او غيرها وهو يرضه لغيره  
له ورثته في الموان لم يكن له ورثته والمسلمون والثالثة انها تملك بالاحياء بغيره الميعن الميعن ملكه ما ملك  
حنيفة وما ملك لجمع الاخبار ولا يرضه موات لانه ارض موات لا يرضه بالاحياء بغيره الميعن الميعن ملكه ما ملك  
ولانها ان كانت في دار الاسلام فهي كقطعة دار الاسلام وان كانت في دار الكفر فهي كارض **مسئلة** وان  
احيا ارضا ميتة فهي للاخبار التي دونها مسأله كانا اوكا في دار الاسلام وغيرها لجمع الاخبار